

المجلس الإداري للوكالة الحضرية القنيطرة-سيدي قاسم: فرصة لتكريس إرادة عصنة وتجويد خدمات الترخيص في مجال التعمير

طبقا للمقتضيات القانونية المنظمة للوكالات الحضرية، وتفعيلا للتوصيات الصادرة في الميثاق الوطني للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العمومية، ترأس السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وبحضور السيد عامل إقليم القنيطرة و السيد عامل إقليم سيدي سليمان و السيد عامل إقليم سيدي قاسم، أشغال الدورة الخامسة عشر للمجلس الإداري للوكالة الحضرية القنيطرة-سيدي قاسم وذلك يوم الثلاثاء 29 مارس 2016 بمقر عمالة إقليم سيدي قاسم.

وتنعد دورة المجلس الإداري لهذه السنة مع استمرارية ومواصلة تنفيذ سياسة الأوراش الكبرى والاستراتيجية التي تشهدها كافة ربوع المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تجعل من قطاع التعمير قطب الرحي لمختلف البرامج والسياسات القطاعية، وذلك وفق المنظور الجديد لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، الذي جعل من الوكالات الحضرية أداة لمواكبة التطورات الكبرى والمهمة التي يشهدها هذا القطاع باستمرار، نظرا لما راكمته هذه المؤسسات من تجارب وخبرات في مجال التأهيل الترابي.

كما تتزامن هذه الدورة مع استحضار سياق وانتظارات تنزيل مقتضيات الجهوية المتقدمة، الشيء الذي يفرض تظافر الجهود قصد تثمين المؤهلات المجالية لمكونات النفوذ الترابي للوكالة الحضرية؛ وبالتالي الرفع من تنافسيتها وذلك بهدف إعادة تموقعها داخل المنظومة المجالية للجهة الجديدة.

واستنادا لهذه المرتكزات، انصبت جهود الوكالة الحضرية خلال سنة 2015 على تنفيذ ومواكبة إنجاز المخطط الإستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم القنيطرة (2015-2020) والذي أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على إعطاء انطلاقته، وكذا المشاريع المهيكلية الكبرى من أبرزها الميناء الأطلسي الجديد ومصنع السيارات (P.S.A) والخط السككي الفائق السرعة. ويتم ذلك من خلال مواصلة التغطية بوثائق التعمير وتحيينها؛ حيث ناهزت نسبة التغطية بهذه الوثائق 84% (100% بالوسط الحضري و81% بالنسبة للمراكز القروية) وكذا عبر إطلاق جيل جديد من وثائق التعمير تركز على إدماج مبادئ التنمية المستدامة، ودراسات قطاعية تهم تهيئة ورد الاعتبار للمناطق ذات الأهمية البيئية مراعية في ذلك للخصوصيات الالايكولوجية لمجال نفوذها الترابي.

أما فيما يخص نهج سياسة القرب وتشجيع الاستثمار، فقد عرفت سنة 2015 دراسة 8221 مشروعا لطلبات رخص البناء والتجزئي وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات بزيادة قاربت 10% بالمقارنة مع سنة 2014؛ حصل منها 7192 على الرأي الموافق، أي بمعدل 87.5%؛ ووصل عدد المشاريع المدروسة بالوسط القروي ما مجموعه 2613 مشروعا حصلت منها 83% على الرأي الموافق.

وترسيخا لمبادئ الحكامة وتحديث الإدارة، فقد سهرت الوكالة الحضرية على توطيد منظومة الجودة بالمحافظة على شهادة الجودة حسب المواصفة القياسية الدولية إيزو 9001 لمدة ثلاثة سنوات متتالية. وفي هذا الإطار، تعمل الوكالة على تفعيل دورها في مواكبة الجماعات الترابية من خلال المساعدة والدعم قصد الحصول على شهادة الجودة حسب نفس المواصفة القياسية الدولية بالنسبة لتسليم التراخيص في مجال التعمير. كما تواكب هذه الوكالة الجماعات في تفعيل مساطر التدبير

اللامادي لدراسة المشاريع في إطار الشباك الوحيد لتسليم رخص التعمير؛ وهو ما شكل موضوع عدد من اتفاقيات الشراكة تم توقيعها مع الجماعات المعنية خلال أشغال دورة المجلس الإداري هاته.

كما يحفل برنامج العمل المستقبلي للوكالة الحضرية خلال 2016 بعمليات للمصادقة ولتتبع العديد من وثائق التعمير، وبمتابعة إنجاز مجموعة من الدراسات المتعلقة بميثاق الهندسة المعمارية والعمرانية والمنظور الحضري، وبمتابعة إنجاز دراسات إعادة الهيكلة الجارية وإطلاق دراسات جديدة كدراسة المشروع الحضري والتهيئة المستدامة للمناطق المحيطة بوادي سبو بمدينة القنيطرة على سبيل المثال لا الحصر.

وموازة مع أشغال هذا المجلس، وسعيا إلى تبسيط المساطر وتيسير الولوج إلى الخدمات الإدارية العمومية، إسهما في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، أشرف السيد الوزير رفقته ممثلي السلطات الإقليمية وباقي أعضاء المجلس الإداري على تدشين الشباك الوحيد لدراسة طلبات الترخيص على مستوى جماعة سيدي قاسم بعد القيام بتحديثه وعصرنته وذلك بتجهيزه بتطبيق معلوماتي لإرسال ملفات المشاريع بكل مكوناتها طبقا للقوانين الجاري بها العمل، ودراستها بطريقة إلكترونية، وإعداد أدوات تواصلية لتوجيه وتعريف المرتفقين بالمقتضيات القانونية الخاصة بمساطر دراسة مشاريع البناء والترخيص وإحداث المجموعات السكنية.